الصباح الاقتصادية 12

العدد 2447 - السنة التاسعة
الخميس 14 رجب 1437 - الموافق 21 إبريل 2016
Thursday 21 April 2016 - No.2447 - 9th Year

سموه استقبل رئيس اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات ورؤساء النقابات البترولية في ضوء مبادرة إلغاء قرار الإضراب الشامل

المبارك: لا مجال على الإطلاق للاستجابة لأي مطالب تحت الضغط بالامتناع عن العمل

- مجلس الوزراء لن يقبل السماح في أي جهة حكومية بأي تصرف أو عمل قد يشكل إضرارا بمصالح البلاد

سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك

اتحاد عمال البترول ألغى قرار الإضراب

- هناك دائما مساحة للرأي والرأي الاخر ولا سبيل الى فرض الرأي مهما كانت حجته ومبرراته

- طلال الخالد: الرجوع التدريجي إلى معدلات إنتاج النفط الطبيعية قد يستغرق ثلاثة أيام
- البورصة تستعيد نشاطها وتتزين بالأخضر بعد انتهاء «إضراب النفط»

في ضوء مبادرة اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات بإلغاء قرار الاضراب الشامل والتحاق جميع العاملين بالقطاع النفطي بمقار عملهم، فقد استجاب سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح الى الطلب المقدم لمقابلة سموه حيث استقبل رئيس اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات ورؤساء النقابات البترولية امس الاربعاء في قصر بيان.

وناقش سموه مع الحضور الآثار السلبية المترتبة على الاضراب وتعطيل الإنتاج في مرافق النفط الحيوية والخسائر المترتبة على هذا الاضراب بالإضافة الى الأضرار الأخرى وقد أكد سموه على التالي: -

أولا: توجيه الشكر العميق لكافة الأخوة والأبناء العاملين بالقطاع النفطي الذين لم يستجيبوا لتعطيل العمل بالقطاع النفطي تغليبا منهم للمصلحة العامة والعمل وفق القناعة الوطنية بضرورة حماية المال العام وعدم الاضرار بمصالح الدولة.

- ثانيا: الأسف الشديد للأضرار المادية البالغة وللخسائر الجسيمة التي أصابت المال العام والاقتصاد الوطني نتيجة للاضراب بالإضافة الى الأضرار الأخرى المباشرة وغير المباشرة التي تطال سمعة البلاد ومكانتها.

- ثالثا: ان سموه يسجل بكل التقدير للاتحاد وأعضائه شجاعة العودة إلى جادة الصواب وتغليب المصلحة الوطنية بموجب مبادرتهم الطيبة بإلغاء الإضراب وهو ما يحسب لهم ويجب أن يكون محل اعتبار.

- رابعا: التاكيد على ما اعلنه مجلس الوزراء من الثبات على الاحترام الكامل لأي حق قانوني للعاملين في أي جهة حكومية وانه ليس هناك مجال أو توجيه للمنازعة في هذه الحقوق او الانتقاص منها في مختلف الجهات الحكومية والقطاعات في الدولة مع التاكيد على انه لم ولن يدخر وسعا في سبيل انصاف وتقدير كافة الجهود المخلصة والكفاءات المتميزة وجميع الاعمال ذات الطبيعة الخطرة والحساسة في مختلف المواقع والمستويات في كافة اجهزة الدولة.

- خامسا: التاكيد على انه في ضوء ما تشهده البلاد من ظروف اقتصادية حرجة جراء استمرار تدني اسعار النفط وما يترتب على ذلك من تداعيات وتحديات جادة فإنه يجب على ابناء الكويت جميعا مسؤولين ومواطنين تجسيد روح المسؤولية الوطنية والتضحية والتعامل الإيجابي المسؤول مع هذه التحديات وتغليب المصلحة العليا للبلاد على المصالح الخاصة بما يكفل النجاح في تجاوز هذه الظروف الحرجة.

- سادسا: انه يجب ان يكون معلوما للكافة انه لا مجال على الاطلاق للاستجابة لأي مطالب تحت الضغط بالامتناع عن العمل وتعطيل المصالح والخدمات الحيوية للبلاد بحسبان ذلك مسالة في غاية الخطورة قد تهدد الدولة في اركانها.

ونحن والحمد لله دولة مؤسسات وقانون وقضاؤنا مشهود له بالنزاهة والكفاءة وهو موضع اعتزازنا وفخرنا وهناك دائما مساحة للرأي والرأي الاخر ولا سبيل الى فرض الرأي مهما كانت حجته ومبرراته فصدورنا تتسع لكل الآراء والمقترحات وكل الامور يمكن تحقيقها بالحوار الحضاري الهادئ والموضوعية وتغليب المصلحة العامة على الخاصة ومجلس الوزراء لن يقبل السماح في اي جهة حكومية باي تصرف أو عمل قد يشكل إضرارا بمصالح البلاد او يمس سمعتها او مكانتها وهو ما يرفضه ابناء الكويت جميعا المخلصين الغيورين على مصلحة الوطن وسمعته ومكانته.

وقد عبر سمو رئيس مجلس الوزراء عن ثقته في حرص جميع ابناء الكويت على الحفاظ على مصالحها وصيانة مكانتها واعلاء شانها سائلا المولى عز وجل ان يحفظ عليها كريم نعمه وان يديم عليها عزها وامنها واستقرارها تحت راية حضرة صاحب السمو الأمير وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله ورعاهما.)

من جانبه قال المتحدث الرسمي باسم القطاع النفطي الشيخ طلال الخالد الصباح ان الرجوع التدريجي إلى معدلات إنتاج النفط الطبيعية قد يستغرق ثلاثة أيام مشيرا الى انتهاء حالة الاضراب وعودة عجلة العمل إلى طبيعتها.

واكد الشيخ طلال في بيان صحافي انه من الضروري التريث بعيدا عن اي ضغط قد يؤثر على سلامة العمال والمنشآت والمرافق النفطية وان الرجوع ليصل حجم الإنتاج لسابق عهده المحدد بمعدل 3 ملايين برميل يوميا يستغرق ثلاثة أيام.

واشاد المتحدث الرسمي بنجاح خطة الطوارئ التي انتهجها القطاع النفطي الكويتي والتي هدفت الى تامين التزامات مؤسسة البترول الكويتية محليا وعالميا من خلال تزويد السوق المحلي بالمنتجات النفطية دون انقطاع وتغذية محطات الكهرباء والماء والايفاء بالالتزامات التعاقدية مع عملاء المؤسسة في الخارج حفاظا على سمعة وصورة دولة الكويت.

واثنى الخالد على الجهود التي تضافرت خلال فترة ازمة الإضراب لإدارة أهم قطاع في الدولة وعصب الاقتصاد الوطني معربا عن بالغ تقدير القطاع لكل العاملين والمتطوعين والموظفين المتقاعدين والجهات التي ساندت إجراءات خطة الطوارئ واسهمت في نجاحها.

البورصة تتنفس الصعداء

على جانب اخر انهت المؤشرات الكويتية جلسة امس الأربعاء، مكتسية باللون الأخضر، لليوم الثاني على التوالي، بدفع من ارتفاع غالبية قطاعات السوق، إضافة لإنهاء عمال شركات النفط إضرابهم الذي استمر لثلاثة أيام.

ونجح المؤشر السعري في إنهاء التعاملات مرتفعا 0.05% بإقفاله عند مستوى 5330.78 نقطة رابحاً 2.6 نقطة.

كما اختتم المؤشر الوزني الجلسة مسجلا نموا نسبته 0.08% عند مستوى 364.76 نقطة رابحاً 0.28 نقطة.

وارتفع كذلك مؤشر كويت 15 عند الإقفال بمعدل 0.11% صعوداً إلى النقطة 861.35 بمكاسب اقتربت من النقطة.

واوضح المحلل الفني لأسواق المال، جراح الهندي « أن تداولات امس بالبورصة الكويتية كانت جيدة في ظل ارتفاع النفط الكويتي إلى مستوى 37 دولاراً.

وقال الهندي إن تداولات الأسهم الصغيرة كانت اكثر نشاطا من حيث مجموع الأسهم والقيمة.

وأضاف: «شاهدنا بجلسة أمس صعود أغلب الأسهم، وفي المنتصف عادت إلى مستويات الافتتاح، وبنهاية الجلسة عادت قوة الشراء على الأسهم».

وأكد الهندي أن «السوق الكويتي يحتاج لسيولة أكثر تساعده على تحقيق قفزات سعرية جديدة».

من الناحية الفنية، قال الهندي إن أهداف صعود المؤشر السعري قائمة إلى مستويات 5450 – 5600 – 6200 نقطة، بينما الدعم عند مستويات 5290 – 5264 نقطة. وكان أداء المؤشرات متباينا في مستهل جلسة أمس، حيث ارتفع السعري 0.29%، بينما تراجع الوزني وكويت 15، في تمام الساعة 9:45 بتوقيت الكويت. وتصاعدت وتيرة التداولات أمس، حيث ارتفعت الكميات 1.6% إلى 225.14 مليون سهم مقابل 221.66 مليون سهم، وزادت السيولة إلى 15.8 مليون دينار مقابل 13.14 مليون دينار بالأمس.

وارتفعت غالبية القطاعات أمس، وكان أكثرها تاثيرا في أداء المؤشر القطاع العقاري الذي احتل المرتبة الثانية مرتفعا بمعدل 0.48%.

وجاء سهم «صكوك» على رأس نشاط الكميات بحجم بلغ 28 مليون سهم بقيمة 1.08 مليون دينار، مرتفعا 2.67%.

وحقق سهم «وطني» أكبر قيمة تداول في البورصة أمس، بحدود 1.42 مليون دينار من خلال تداول 2.15 مليون سهم، مستقرا عند سعر 670 فلسا.

الديوان الأميري ينفي شائعات «الأمر الأميري بوقف الإضراب»

نفى معالي نائب وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ علي جراح الصباح صحة ما تم تداوله عبر وسائل التواصل الاجتماعي جملة وتفصيلا من ادعاءات بان مدير مكتب حضرة صاحب السمو امير البلاد اجرى اتصالات مع القائمين على اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات ونقل لهم امر حضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه بوقف الاضراب.

مؤكدا معاليه انه لا صحة إطلاقا لكل ما نشر بهذا الشان ومؤكدا على ضرورة توخي الدقة والمصداقية فيما ينشر وعدم الزج بمقام حضرة صاحب السمو امير البلاد حفظه الله ورعاه.

تخفيض رأس المال من 68 مليون دينار إلى 48 مليوناً بما يعزز القيمة الدفترية للسهم

بيت الأوراق المالية .. رأس مال جديد .. وانطلاقة نحو المستقبل

تمكنت شركة بيت الأوراق المالية من سداد وتسوية مديونياتها التي بلغت ما يفوق 150 مليون دينار خلال الأزمة المالية العالمية التي حلت في عام 2008، حيث وصل رصيدها إلى 4.8 مليون دينار كويتي في 31 ديسمبر 2015 وتعمل الشركة حالياً على استكمال تنفيذ تسوية ذلك الرصيد وتخفيضه إلى الصفر في هذا العام، وبهذا تعتبر شركة بيت الأوراق المالية من أوائل الشركات الاستثمارية الكويتية القليلة التي نجحت في معالجة ملف المديونية بعد الأزمة المالية العالمية، لتبدأ الشركة في التركيز على النمو على أسس ثابتة ومستقرة.

وبهذه المناسبة صرح فهد بودي نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة بيت الأوراق المالية بأن «نظرة بيت الأوراق المالية للمستقبل تنطلق من محورين رئيسيين،

أولهما يتمثل في تعزيز المركز المالي للشركة بما يصب في مصلحة المساهمين والتمهيد للانطلاق نحو المستقبل على أسس متينة وثابتة، وفي هذا الصدد أوصى مجلس إدارة الشركة إلى الجمعية العامة للمساهمين بهيكلة حقوق المساهمين وتخفيض رأس مال الشركة بعد موافقة الجهات الرقابية ذات العلاقة وذلك من خلال إلغاء كافة أسهم الخزينة القائمة كما في 31 ديسمبر 2015 وإطفاء رصيد الخسائر المتراكمة بالكامل وتخفيض نقدي لرأس المال بمبلغ 4.25 مليون دينار كويتي يمثل نسبة 6.5% من رأس المال القائم.

فهد بودي

وبذلك ينخفض رأس مال الشركة من 68 مليون دينار كويتي إلى 48 مليون دينار كويتي، كما إن عملية إلغاء أسهم الخزينة وإطفاء الخسائر المتراكمة لا ينتج عنها أي تغيير في القيمة الإجمالية لحقوق المساهمين، بل تصبح حقوق المساهمين خالية من أية أرصدة تتعلق بالخسائر التاريخية المتراكمة أو معاملات أسهم الخزينة السابقة وأيضا تتعزز القيمة الدفترية لسهم الشركة الجديد بعد تخفيض رأس المال، كما أن هذا التخفيض يمهد الطريق للمستقبل حيث أنه في حال نمو أرباح الشركة المستقبلية بمشيئة الله، ستكون ربحية السهم أفضل من السابق وذلك بسبب انخفاض عدد أسهم رأس مال الشركة بشكل عام."

وأضاف بودي أن «المحور الثاني يتمثل في الاستمرار في نهج الشركة منذ تاسيسها بالتركيز على الاستثمار في القطاعات التشغيلية الحيوية مع السعي مستقبلاً لتعزيز وتنمية الإيرادات والإتعاب الاستشارية والأرباح خلال أطر زمنية مناسبة وفق سياسة استثمارية واضحة. ولتحقيق ذلك ستسعى الشركة إلى استهداف الشركات المحلية والإقليمية ذات الطابع التشغيلي من خلال الاستثمار لصالح الشركة وعملاؤها، وسيتم التركيز على القطاعات التي تشهد نموا متواصلا وتتميز بقلة التاثر بالتقلبات الاقتصادية. كما ستركز الشركة أيضا على منتجات الاستثمار والتطوير العقاري والمساهمة في استثمارات عقارية ذات قيمة مضافة وعوائد متناسبة مع المخاطر المدروسة. كما ستسعى الشركة إلى تنويع مصادر دخلها من خلال تنمية الأتعاب الاستشارية والعوائد المستدامة.»

«مدينة الأعمال» تحصل على تمويل إسلامي بـ 15.6 مليون دينار

قالت شركة مدينة الأعمال الكويتية العقارية (KBT)، المدرجة ببورصة الكويت، إنها أبرمت عقد تسهيلات إسلامية مع بنك محلي، بقيمة 15.6 مليون دنيار، مدته خمس سنوات قابلة للتمديد.

وأوضحت الشركة في بيان للبورصة، أن الاتفاق بين الطرفين تم على أساس إقراض الشركة قرض دوار طويل الأجل بقيمة 2.57 مليون دينار، بنسبة هامش ربح 3% فوق سعر الخصم المحدد والمعلن من قبل بنك الكويت المركزي.

ويسدد القرض على أقساط شهرية؛ وذلك بغرض تسوية وسداد تسهيلات إسلامية قائمة من أحد البنوك المحلية ذات هامش ربحي عالي.

وأضافت في بيانها، أنه تم الاتفاق على إقراض الشركة قرض دوار طويل الأجل بقيمة 42 مليون دولار بما يعادل 13 مليون دينار، يمثل تسهيلات ائتمانية قابلة للسحب على دفعات بنسبة هامش ربح 3% فوق سعر الليبور السائد في أسواق لندن ونيويورك لكل ثلاثة أشهر ميلادية، يسدد على أقساط شهرية بغرض الاستثمار في عقارات مدرة خارج الكويت.

ونوهت الشركة في بيانها، أن الآثار المالية للاتفاق سوف تنعكس على البيانات المالية للشركة اعتباراً من الربع الثاني من عام 2016.

يُشار إلى أن سهم الشركة أنهى جلسة اليوم مستقرا عند سعر 43 فلسا، من خلال تداول 2.71 مليون سهم بقيمة 115.4 ألف دينار.

«الغذائية» تحدد موعد الانسحاب من بورصة الكويت

حددت شركة المجموعة المتحدة للصناعات الغذائية، 20 أكتوبر الجاري، موعداً للانسحاب الاختياري من سوق الكويت للأوراق المالية.

وأوضحت الشركة في بيان للبورصة، أمس الأربعاء، أن تحديد التاريخ المشار إليه جاء بعد موافقة هيئة أسواق المال مطلع الشهر الجاري على انسحاب الشركة من البورصة.

كان مجلس إدارة المجموعة قد وافق في اجتماعه الذي انعقد يوم الأربعاء الموافق 9 سبتمبر 2015 على الانسحاب الاختياري من سوق الكويت للأوراق المالية.

وفي 29 نوفمبر الماضي، وافقت العمومية غير العادية للشركة على الانسحاب الاختياري من البورصة الكويتية.